مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

أهداف المركز الرئيسية:

1. إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.
2. الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
3. بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
4. إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

"تنوفا" خطة الحرب المقبلة غير المكتملة

1 – مدخل:

حاول جيش الاحتلال الإسرائيلي منذ عقود القيام بتغيير رؤيته القتالية وبنيته التنظيمية بما يتلائم مع تغيّر التحديات العسكرية من جهة، وتغيّر ما يسمى بـ"بيئة التهديدات" من جهة أخرى. وخلال السنوات الأخيرة، يلائم جيش الاحتلال في إطار هذا التصور توجهاته القتالية من حيث التسليح، وأفضلية الوحدات القتالية على تنوعها، وذلك في عهد ما أسماه عالم الاجتماع الإسرائيلي، أوري بن إليعازر، بـ"الحروب الجديدة".

بناء على ذلك يسعى الجيش الإسرائيلي كل الوقت لأن يعيد بناء تصوره ووحداته وبنيته التنظيمية بحسب مرحلة الحروب الجديدة التي تتميز بالحروب غير المتجانسة، أي بين جيش نظامي وبين منظمة عسكرية أقل من جيش نظامي، وصعوبة الوصول إلى نقطة الحسم العسكري معها، فضلاً عن دخول الجبهة المدنية كجبهة مركزية في الحرب، إضافة إلى أهمية الإعلام والصورة كجزء من الحرب أو المعركة النفسية على الوعي. ولذلك قام كل قائد أركان جديد على التوالي ببناء تصور لما يراه مناسباً للجيش الإسرائيلي بموجب تغير بيئة التهديد وطبيعة الحرب وهذا ما فعله مثلاً رئيس هيئة الأركان السابق، غادي أيزنكوت، عندما عرض خطته المسماة "جدعون".

في هذه الاثناء حدث تغيّر جوهري في التهديدات الأمنية الموجهة إلى "إسرائيل"، إذ لم تعد الجيوش العربية النظامية تشكل التهديد المركزي لأمنها، بل نشأت تهديدات جديدة تتمثل في تنظيمات المقاومة اللادولتية التي استطاعت منذ حرب تموز 2006 ، مروراً بحروب غزة الثلاث، أن تشكّل تهديداً متنامياً لأمن الكيان الغاصب، إلى الحد الذي أدرجه البعض ضمن دوائر التهديدات الاستراتيجية بالنسبة اليه، ولكن الجدير بالذكر أن الجيش الإسرائيلي لم يستطع تحقيق الحسم الذي تنص عليه العقيدة العسكرية الإسرائيلية التقليدية في المواجهة مع تنظيمات المقاومة اللادولتيّة.

لقد أجبرت نتائج حرب لبنان الثانية المؤسَّسة السياسيّة والعسكريّة الإسرائيليّة على ضرورة إجراء مراجعات شاملة لمدى جهوزية الجيش الإسرائيلي، إذ بدأت المؤسسة العسكرية الإسرائيلية منذ انتهاء الحرب بإجراء تغيير تدريجي بعيد المدى واستراتيجي، وبشكل مستمر. حيث بدأ رئيس أركان "الجيش" الإسرائيلي غابي أشكنازي (2007–2011) منذ تسلمه قيادة هيئة الأركان بتنفيذ رؤيته للإصلاحات والتّغييرات في الجيش من خلال خطة "تيفين" (2008–2012) الّتي كان عنوانها إعادة الاعتبار للقوات البرية الإسرائيليّة وتطوير قدرتها على القيام بالمناورة البرية مع التنسيق التام مع سلاح الجو، من خلال بناء القدرة على إدارة معركة تعتمد على المناورة (برياً) والنيران (جوياً)، الأمر الذي يتطلَّب اعادة بناء قوة الجيش الإسرائيلي ومفهومه للعمليات من جديد. لكن لم تنهِ خطة "تيفين" جهوزية الجيش الإسرائيلي، وانما وضعت الأساسات لعملية تطوير مستمرة للوصول إلى الجهوزية، حيث انصب الاهتمام طوال فترة أشكنازي وبداية فترة رئيس الأركان بني غانتس (2011–2015) على إنجاح ما كان يُسمى "العودة إلى الأساسيات"، بمعنى بذل الجيش الإسرائيلي جهوداً كبيرة لإعادة تأهيل قدرات القوات البرية. وعندما تولى غانتس وزارة الحرب قال: إنّ "الوضع الأمني المتوتّر في قطاع غزّة لن ينتهي قريبًا". وقد وردت تصريحات غانتس خلال جولة له مع قيادات الجيش الإسرائيلي إلى حدود قطاع غزّة، حيث التقى برؤساء البلدات الإسرائيليّة المحاذية للقطاع، والضباط الإسرائيليين المسؤولين عن المنطقة. وأضاف غانتس ان : "هذا التوتّر لن يختفي، سيبقى معنا عدّة سنوات، نحن نعرف من هم جيراننا... سيكون هناك ارتفاع وانخفاض (في وتيرة التوتر) ونحن جاهزون لكل شيء. لن نكون مغفلين إن حدث شيء في غزّة". وشكّلت الأوضاع الأمنية والعسكرية في قطاع غزّة موضوعًا أساسيًا خلال ثلاث معارك انتخابيّة شهدتها إسرائيل خلال عام واحد، حيث بدأ غانتس حملته الانتخابيّة فيها بالتركيز على آلاف الفلسطينيين الذين قتلهم في القطاع، وكرر خلالها الدعوة إلى "سياسة أمنيّة أكثر تشددا" في القطاع، و"ردع أقوى". وفي السياق ذاته، أبلغ رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، أفيف كوخافي، كبار ضبّاطه أنّ خطّته الخمسية المعروفة باسم "تنوفا" انطلقت بالفعل، رغم عدم مصادقة الحكومة الإسرائيلية عليها، بسبب الجولات الانتخابيّة ومن ثم أزمة كورونا. ووفقًا لما أبلغ كوخافي ضبّاطه، بحسب "القناة 13"، فإنّ 70% من قدرات الجيش الإسرائيلي ستنصب على الهجوم، وفقط 30% على الدّفاع. وتشمل خطّة "تنوفا" تعزيز سلاح البر والمدرعات والطائرات لمواجهة ما تصفه إسرائيل بـ"التهديدات الإيرانية"، في موازاة إلغاء أولوية مدرعات قديمة.

ونقل موقع "يديعوت أحرونوت" عن مصادر في قيادة الجيش، مطلع العام الجاري، قولها إن تطبيق الخطة من الممكن تنفيذه، نظرًا لـ"نافذة الفرص الإستراتيجية" الحالية في الشرق الأوسط التي من شأنها إرجاء الحرب المقبلة، وذلك نتيجة انعدام الرغبة بالحرب لدى "حماس" و"حزب الله"، وفي ظل تقوية علاقات إسرائيل مع دول "سنية معتدلة" على حد قوله. وتسعى خطة كوخافي إلى تقليص فترة أي مواجهة عسكرية مستقبلية لأيام معدودة أو أسابيع قليلة، من خلال تعزيز الاستخبارات العسكرية وتطوير "قدرات اكتشاف العدو" لمهاجمته بشكل دقيق، بحسب صحيفة "هآرتس". وقال كوخافي في تصريحات صحافية إن الخطة تزيد من قدرة الجيش التدميرية. كما تشتمل الخطة على إقامة هيئة خاصة لمتابعة الشأن الإيراني والاستعداد لمواجهته وتحليله، وتشكيل فرقة عسكرية جديدة لم يعلن عن أهدافها، بالإضافة إلى بناء سربي طائرات حديثة حتى نهاية العقد الحالي وتطوير القدرات التكنولوجية للطائرات، والتزود بمنظومات دفاع جوي إضافية وقدرات اتصال متطورة تربط بين الضباط في ميدان القتال وبين الطائرات. وذكرت وسائل إعلام إسرائيلية أن الخطة الجديدة لم تشتمل على تفاصيل الميزانية المرصودة لها، لكنها أشارت إلى أن ميزانية الأمن الإسرائيلية وصلت إلى 70 مليار شيكل في السنوات الأخيرة، ورجحت أن كوخافي سيواجه إشكالية بشأن الميزانية في ظل اعتزام وزارة المالية إجراء تقليص شامل في ميزانية كافة الوزارات، ما سيدفع الجيش إلى إلغاء أو إرجاء مشاريع أخرى. ولفتت "هآرتس" إلى أن رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، اطّلع على تفاصيل الخطة لكنه يدفع بمشاريع أمنية أخرى، مثل تجهيز الجبهة الداخلية للحرب والكوارث الطبيعية، بالإضافة إلى مشاريع تتعلق بإيران لم ترد في خطة كوخافي. ونقلت الصحيفة عن مصادر مقربة من نتنياهو قولها إنه يدعم أجزاء عديدة في الخطة لكنه يريد تعزيز القدرات الهجومية ضد إيران. وبحسب الخطة الجديدة، سينشئ الجيش فرقة عسكرية جديدة (الفرقة 99) ستضم قوات ذات قدرات نارية متقدمة، في موازاة السعي لإعادة تنظيم قوات الاحتياط الخاصة وضمها لهذه الفرقة، من ضمنها فرقة "كافير" التي تنشط في الضفة الغربية، ليمتد نشاطها إلى الجبهتين الشمالية والجنوبية. كما تشمل الخطة إنشاء سربي طائرات حربية حتى نهاية العقد الحالي، بالإضافة إلى سربين صادق "الكابينيت" عليهما في وقت سابق، على أن سربين على الأقل سيكونان من طائرات "إف 35" الأميركية المتطورة، بالإضافة إلى سربين للطائرات المروحية الجديدة. كما تشمل الخطة التزود بأربع سفن حربية جديدة حاملة للصواريخ لحماية منصات الغاز في البحر المتوسط. ونقلت "هآرتس" عن مصادر لم

تحددها قولها إن كوخافي يبالغ في تقدير حجم التهديدات، وأن هدف الخطة هو دفع المستوى السياسي لدعم مطالب الجيش المالية للأعوام المقبلة. وأضافت المصادر أن تقديرات الجيش تفيد بأن قدرات حركة "حماس" و"حزب الله" تطورت فيما قدرات الجيش تراجعت، لكن الإفادات الداخلية التي يقدمها الجيش في العامين الأخيرين أظهرت صورة مغايرة. وأوضحت هذه المصادر أن الإفادات التي يقدمها الجيش للمستوى السياسي تظهر أن "حزب الله" وإيران يواجهان أوضاعًا اقتصادية صعبة أضرت بالتدريبات وبدفع الرواتب. وأضافت أن رئيس الأركان السابق، غادي أيزنكوت، صرح في نهاية ولايته أن الجيش بات مجهزًا للحرب على كل الجبهات مع "تفوق نوعي على أعدائه". وفي السياق أطلق رئيس الأركان السابق غادي أيزنكوت فيما بعد خطّة "جدعون" المتعدّدة السنوات (2015–2020)، التي وضعت الخطوط العريضة لبنية "الجيش" الإسرائيلي من جديد، وأعادت الاعتبار إلى سلاح المشاة على مستوى الموازنات، ونوعية التدريبات، وتطوير المعدات، والأهم إعادة الاعتبار إلى دور سلاح المشاة في العقيدة القتالية الإسرائيلية، وتحديد العلاقة ما بين المستوى السياسي والمستوى العسكري.

2 – خريطة التهديدات المحدقة بالكيان:

بشكل إجمالي يمكن تحديد خريطة التهديدات العسكرية لإسرائيل في المحاور التالية:

– أولاً، التهديد الإيراني: ويتمثل في سعيّ إيران لتطوير قدراتها التقليدية وغير التقليدية، وتحسين مدى ودقة صواريخها البالستية، وتعزيز تواجدها في سوريا والعراق ولبنان، وزيادة دعمها للحركات الفلسطينية وحزب الله.

– ثانياً: التهديد من الجنوب، والذي يتمثل في وجود حركات فلسطينية مسلحة ومنظمة على مستوى عال من الناحية العسكرية.

– ثالثاً، التهديد من الشمال، والذي يتمثل في الترسانة العسكرية والصاروخية لحزب الله. وعلى ضوء ذلك، نشر قائد جيش الاحتلال أفيف كوخافي، خطة سميت بـ"تنوفا" (رافعة أو اندفاعة) تهدف إلى إعادة بناء وحدات الجيش وإنشاء وحدات جديدة فيه. وأشار إلى أن من أبرز أهدافها زيادة قدرة الكشف عن قوة العدو وزيادة قدرة التدمير لأذرع الجيش المتعددة. وأعلن الجيش أن كوخافي ينوي، كجزء من الخطة، تعيين لواء يهتم فقط بالقضية الإيرانية، بدءاً من الاهتمام ببرنامج طهران النووي وحتى توسعها العسكري حيال إسرائيل. كما

سيتم أيضاً إنشاء قيادة منطقة عسكرية خاصة جديدة للتعامل مع الساحة الإيرانية. وأشار الجيش إلى أن كوخافي عرض الخطة أمام كل من وزير الأمن ورئيس الحكومة وأمام جميع قادة الجيش الإسرائيلي، وأكد أن من أهداف الخطة زيادة قدرة تدمير أهداف العدو في بداية أي حرب بسبعة أضعاف القدرة الحالية، بالإضافة إلى تعزيز الهجمات السيبرانية والحرب الإلكترونية في ساحة القتال، ودعم ميدان المعركة بآلاف الطائرات المسيّرة الانتحارية والصواريخ المتطورة. كما أشير إلى أنه من المخطط إجراء تغييرات في بنية القوى العسكرية، إذ سيتم تعزيز الفرق النظامية، وسيقوم الجيش بتجديد أسراب طائرات الهليكوبتر الكبيرة، وسيمتلك أسلحة دقيقة لسلاح الجو تضاعف الأجهزة المتوفرة حالياً. كما وضع الجيش هدفاً يتمثل في إقامة بنية تحتية رقمية تسهّل التواصل بين الجميع، وتمكّن من نقل المعلومات بصورة فعالة وسريعة إلى الوحدات الجانبية. كذلك تنص الخطة على قيام إسرائيل بإطلاق قمر صناعي جديد إلى جانب استخدام أقمار صناعية صغيرة.

3 – **مميزات الحرب المقبلة:**

يقتنع الجيش الإسرائيلي بأن تنفيذ الخطة سوف يمكن الجيش من تحقيق أهدافه أمام سيناريو المواجهة المركزي الذي يتميز أولاً بقدرة الجيش على إدارة معركة على جبهتين في الوقت نفسه، وثانيا أن تكون إحدى هاتين الجبهتين مركزية والجبهة الثانية هامشية، وثالثاً إدارة مواجهة عسكرية أمام عدوين مركزيين في الوقت ذاته، حماس في الجنوب، وحزب الله في الشمال. وعلى ضوء ما ذكر أعلاه، فإن بناء الجيش بحسب خطة "تنوفا" يهدف إلى تدمير كلي لمراكز القوة الأساسية التابعة لقوات حماس وحزب الله :

– أولاً: تدمير القدرات الصاروخية لحركة حماس وحزب الله.

– ثانياً: تدمير مراكز القيادة والسيطرة التابعة للحركتين والتي تتولى مهمات التغلغل إلى إسرائيل، – ثالثاً: توجيه ضربة قوية إلى كتائب الرضوان التابعة لحزب الله ووحدات الكوماندوس في حماس.

وسيتم تحقيق هذه الأهداف من خلال تعزيز عملية الدمج والتنسيق والعمل بين الأذرع المختلفة للجيش الإسرائيلي، سلاح البر، الهندسة، سلاح الجو وسلاح البحرية؛ بحيث تشمل عمليات الهجوم وسائل تكنولوجية متقدمة تساهم في كشف سريع وفعّال للعدو، وتدميره وتحييد حركته من خلال التسلح بأسلحة دقيقة، فضلاً عن استعمال أنظمة السايبر ووسائل تمويه سيتم استعمالها خلال الحرب ضد الحركتين. وكل ذلك سوف يزيد،

بحسب ما ترتئيه الخطة، قدرة الفتك القائمة الآن في الجيش الإسرائيلي من خمسة إلى سبعة أضعاف. وبحسب المحلل العسكري لصحيفة " هآرتس" عاموس هارئيل، سيتم أيضا إدخال منظومات جديدة من أسلحة الدفاع، مثل مقلاع داود، وغيرها من المنظومات الدفاعية المتطورة ضد الصواريخ والقذائف قصيرة المدى، بحيث تكون إسرائيل قد حصنت غلافها الدفاعي ضد الصواريخ المتوسطة والقصيرة، فضلا عن المدى البعيد والذي توفره منظومة حيتس الدفاعية.

4 – الحرب المقبلة وتوازن الرعب:

ترى جل التحليلات التي تناولت خطة "تنوفا" أن الرد الذي يقدمه الجيش على التهديد ولا سيما في الجبهة الشمالية هو تضافر الاستخبارات مع قوة هجومية من الجو ومناورة برية على الأرض في لبنان، من أجل احتلال المنطقة التي تُطلَق منها الصواريخ. لكن المتخصص في الشؤون الأمنية أوري بار يوسف، أستاذ العلاقات الدولية في جامعة حيفا، ذكر أنه ظاهرياً، يبدو هذا جيداً، لكن ثمة شك في نجاحه. وأضاف في مقال نشره في "هآرتس" أنه إذا كانت الاستخبارات احتاجت إلى سنوات للعثور على أنفاق ضخمة في الشمال، فمن المعقول الافتراض أن قدرتها على العثور على مواقع أنفاق أصغر في عمق أرض لبنان خُزنت فيها الصواريخ، محدودة أكثر.

يملك سلاح الجو الإسرائيلي قدرات مذهلة، لكن يوجد فارق بين تدمير 44 منصة إطلاق صواريخ في إطار عملية في بداية حرب لبنان الثانية (حرب تموز 2006)، وبين تدمير 15 ألف صاروخ أو أكثر، تستطيع إصابة منطقة تل أبيب. وخطة "تنوفا" قد تقصّر مدة الحرب المقبلة، لكن قوات البر ستحتاج إلى وقت ليس قليلاً لاحتلال المناطق التي تطلَق منها الصواريخ. وإلى أن تنجز المهمة، فإن خنادق الصواريخ ستكون قد أصبحت خالية. كذلك الأمر فيما يتعلق بمنظومة الليزر، فالرد جيد، لكن بشرط أن تكون الأجواء صافية عندما تنشب الحرب، وليس هناك تسرب لمواد خطرة، ومع توفر عدد من الشروط، على ما يبدو قد لا تتوفر في الحرب المقبلة. كما أن المنظومات الدفاعية الموجودة ("القبة الحديدية" و"مقلاع داود" وغيرهما) جيدة لاعتراض صواريخ مفردة، وليس عشرات أو مئات القذائف والصواريخ، كما هو متوقع في الحرب المقبلة. ويعتقد بار يوسف أنه في ظل عدم وجود رد تكنولوجي– عسكري فعال ضد تهديد الصواريخ، فإنه "لا مفر من الاستنتاج

بأنه يوجد بيننا وبين أعدائنا حالة توازن رعب". ويتابع: "حالياً أيضاً تستطيع إيران وحلفاؤها إلحاق ضرر بإسرائيل يمكن أن يكون غير محتمل، وهذه القدرة يمكن أن تزداد. ومن جهتها، تملك إسرائيل ما يكفي من القوة القادرة على الرد، وعلى إعادة إيران وحلفائها أيضاً إلى العصر الحجري".

وخلص بار يوسف إلى أن هذا الوضع يفرض على واضعي سياسة الأمن القومي في إسرائيل طريقة تفكير لم نعرفها في الماضي: ليس التفكير في كيف ننتصر في الحرب المقبلة– لأن هذا الانتصار سيكون باهظ الثمن– بل كيف نمنع الحرب المقبلة.

وهنا الردود معقدة ومؤلفة من استخدام "عصا" رادعة غليظة إلى جانب تقديم "جزرات" سياسية، هدفها التخفيف من حدة النزاع. وماذا ستتضمن "العصا" وكيف ستوضح التهديد، وماذا ستكون "الجزرات" وأي منها ستكون فعالة؟ هذه أسئلة مهمة. لكن لا شك في أن الوقت قد حان لمناقشتها بهدوء، لأن الحلول التكنو–عسكرية التي يقترحها الجيش الإسرائيلي وخبراء خارجيون هي أيضاً غالية جداً، وفي الأساس لا تقدم رداً حقيقياً على التهديد.

5 – خطّة تنوفا (2020–2025)

تولى أفيف كوخافي منصب رئيس أركان "الجيش" الإسرائيلي خلفاً لأيزنكوت في العام 2019، وشرع مباشرة في عقد العشرات من ورشات العمل داخل "الجيش" باشتراك مجموعة كبيرة من ضباط الاحتياط، في سبيل وضع خطّة متعدّدة السنوات هي خطة الزخم (تنوفا) لاستكمال جهوزية "الجيش" الإسرائيلي، من خلال ما يمكن تسميته وضع الخطة التفصيلية لكيفية تحقيق النصر من قبل هذا "الجيش" على المستوى الاستراتيجي العملياتي. وبحسب القناة الـ13 العبرية، تركز الخطة على الحفاظ على نوعية القوى البشرية في الجيش الإسرائيلي، ورفع مستوى الدافعية للخدمة بالجيش، وملاءمة ذراع البر وفقا لمتغيرات المواجهات المختلفة مع العدو، من خلال إقامة منظومة للهجوم البري، تشمل إنشاء فرق مشاة برية، وتطوير التدريبات للقتال في ميدان الكمائن. وأوضحت القناة، أن الخطة تشمل رفع تفوق الجيش الإسرائيلي من أجل القدرة على الحسم، وتحديدا تقوية التفوق الجوي والبحري، من خلال زيادة عدد الطائرات المسيرة، وشراء سفن حربية جديدة من طراز ساعر 6. وأضافت، أن الجيش سيعمل وفقا لهذه الخطة، على تحسين قدراته في دقة تفعيل النيران

الحربية، والتسليح، حيث تنص الخطة على مضاعفة حجم الذخيرة والأسلحة الدقيقة، خلال الخمس سنوات القادمة. وتشمل الخطة، نشر غطاء حماية على مستوى البلاد، جوي وبري وبحري، ومضاعفة القدرات الدفاعية بمجال السايبر، والربط بين الأذرع المختلفة بالجيش، من أجل تسهيل نقل المعلومات الاستخباراتية للوحدات الميدانية. ولفتت القناة العبرية، إلى أن خطة "تنوفا" متعددة السنوات، تشمل كذلك إقامة قسم "إدارة الأهداف الأركانية"، الذي سيسمح بوضع الأهداف النوعية، بوتيرة عالية، للمستويات التي تطلب ذلك. وتشمل الخطة ايضا تفكيك قسم التخطيط، وتغيير اسمه ومهامه، ليصبح اسمه، "قسم بناء القوة البرية" من أجل بناء القوة العسكرية في الجيش الإسرائيلي، بشكل يسمح لها بالحسم العسكري في الحرب القادمة.

6 – أهداف الخطة:

تهدف الخطة في الأساس إلى جعل الجيش أكثر تكنولوجيةً وأشدّ فتكاً، وهو هدف وضعه كوخافي بعيد دخوله إلى منصبه الحالي، حيث صرح بعد استلامه المنصب بأنه سيعمل على جعل الجيش أكثر فتكاً، من خلال توسيع قوة النار التي يستعملها، وبصورة واسعة ومتعددة في البحر والجو واليابسة، وفي حرب السايبر والحرب الإلكترونية. ويشكل الدفاع عن الحدود ركنا مركزيا في خطة كوخافي، غير أن خطته تعتمد على الاستثمار بالجيش بحيث يكون 70% للهجوم و30% للدفاع. ويشير محللون إسرائيليون إلى أن هذا التوجه قد لا ينسجم مع تصور نتنياهو حول رؤيته التي تركز في العقد القادم على السايبر، سلاح الجو والدفاع الجوي. وفي عرض كوخافي لخطته الخمسية، قال إن "تنفيذ الخطة متعددة السنوات "تنوفا" سوف يُمكن الجيش الإسرائيلي من اكتساب قدرات كبيرة، فهي تعزز القوة الفتاكة للجيش، سواء في الحجم أو الدقة، وتخلق ظروفاً لتقصير مدة المعركة، والتحديات حولنا لا تعطينا الامكانية للانتظار ولذلك وبرغم تعقد التعقيدات، فإن الخطة بدأت تُنفذ". ويعتقد قادة الجيش الإسرائيلي أن الفرصة مواتية لتنفيذ خطة "تنوفا" وذلك بسبب الفرصة التاريخية السانحة في الشرق الأوسط، التي تؤجل أي حرب مرتقبة، ويعود ذلك لعدم رغبة حزب الله وحماس في البدء بمواجهة عسكرية مع إسرائيل في أعقاب تحسن العلاقات بين إسرائيل ودول عربية "معتدلة". ويكمن تحد آخر للخطة وتنفيذها في الثمن المالي الباهظ لها، فميزانيتها أعلى من ميزانية الخطة السابقة، وذلك يعود للغلاء. ويشير محللون إسرائيليون إلى أن الجيش قادر على التغلب على العائق المالي، حيث إنه مع الزيادات

الخاصة التي منحتها وزارة المالية للجيش وميزانيته، علاوة على الزيادة السنوية لميزانيته بمبلغ ملياري دولار، وفي حالة لم تندلع حرب في السنة القادمة، فإن الجيش يستطيع البدء بتنفيذ خطة "تنوفا"، بشرط أن تتشكل في إسرائيل حكومة ثابتة. بمعنى آخر، وضع كوخافي خطّة الحرب وتأهيل كلّ الوحدات القتالية باختلاف أشكالها للقيام بدورها في تلك الخطة والتدرّب عليها وتوفير كلّ ما يلزم لإنجاحها. ومن الجدير بالذكر أنّ خطّة تفعيل الزّخم هذه ركّزت بشكل أساسي على دوائر التهديد الأولى، وهي حزب الله في لبنان والمقاومة الفلسطينية في قطاع غزة. والفكرة الرئيسة لخطة " تفعيل الزخم" تقوم على ضرورة تحقيق إنجاز عسكري عالي المستوى وواضح في وقت قصير قدر الإمكان، وبثمن منخفض قدر المستطاع، بالاعتماد على إحداث صدمة كبرى في جانب المقاومة، من خلال عملية اشتراك متكامل بين كلّ أذرع "الجيش" الإسرائيلي من اللحظة الأولى من المعركة، مع تأكيد دور المناورة البرية – اي الدخول البري – لانه من دون الدخول المكثّف للقوات البرية، لا توجد أية فرصة لتحقيق النصر الذي حدَّده كوخافي لخطته، وهو تدمير 50–60% من قوات العدوّ ومقدراته في أقل وقت ممكن، وبأقل الأثمان، وخصوصاً في الجبهة الداخلية الإسرائيلية، مع التأكيد أنَّ الدخول البري هدفه تدمير قدرة العدو، وليس احتلال الأراضي. مع العلم بانه لا يتأتّى إحداث الصّدمة، كما تهدف إليه خطّة "الزخم"، إلا من خلال إحداث حالة تكامل بين أذرع "الجيش" الإسرائيلي في المعركة منذ اللحظة الاولى التي ستكون بالتأكيد مفاجأة، ومع تأكيد دور سلاح البر في إحداث الصدمة الكبرى.

بناءً عليه، من الممكن القول إنَّ الأهداف الأساسيّة وراء الخطّة ستكون كما يلي:

– استراتيجياً: إحداث حالة تكامل بين أذرع "الجيش"، مع تأكيد دور سلاح البرّ في إحداث الصدمة الكبرى.

– تكتيكياً: بناء قدرة عقليّة ذهنيّة جسديّة على مستوى الجندي المقاتل في الميدان.

وأهمّ ما تم إنجازه من خلال خطّة الزّخم "تنوفا" هو:

• إنشاء وحدة قتاليّة ميدانيّة يطلق عليها "وحدة متعدّدة المستويات"، وتعتبر وحدة نخبة النخبة في "الجيش" الإسرائيلي، حيث تدمج في داخلها القدرة القتالية الفائقة مع القدرة الكبيرة على تحليل المعلومات الاستخبارية والتعامل مع الأجهزة التقنية. كلّ ذلك في ميدان المعركة، وبشكل مباشر، إضافةً إلى ربط تلك الوحدة من خلال الجندي في ميدان المعركة مع كل أذرع "الجيش" (الطيران، المشاة، البحر)، وامتلاكها الصلاحيات لإعطاء أوامر مباشرة لتفعيل قدرات تلك الأذرع بشكل مباشر وسريع.

•إحداث تطويرات مهمَّة في الوحدات التكنولوجية في شعبة الاستخبارات العسكرية في "الجيش" الإسرائيلي "أمان"، وخصوصاً وحدة "8200" للتنصّت والمراقبة الإلكترونية والتعقّب، إضافةً إلى تطوير كبير طرأ على وحدة "9900" المختصّة في الدراسة الهندسيّة الأمنيّة، ومن أهم وظائفها تجهيز خرائط هندسية ثلاثية الأبعاد لبنك الأهداف المطلوب التعامل معه عسكرياً، ناهيك عن الاعتماد على طائرات الاستطلاع من دون طيار في جمع المعلومات الاستخبارية بشكل كبير، مع إدخال نوعيات أكثر حداثة إلى الخدمة العسكرية.

• العمل على الدمج والتكامل الفوري والسريع بين سلاح المشاة وسلاح الجو والقوات الخاصَّة والاستخبارات العسكرية، إذ تمَّ تأسيس ما يُسمى "إدارة الأهداف"، ووظيفتها تحويل المعلومات الاستخبارية إلى أوامر تنفيذية لتدمير الهدف على كل المستويات، وصولاً إلى المجموعة المقاتلة على الأرض "الميدان".

7 – المعوّقات أمام الخطّة:

1. يعتبر توفير الموازنة اللازمة لتنفيذ خطّة "الزخم" الطموحة، كما يصفها البعض في "إسرائيل"، من أهم المعوّقات الكامنة أمامها. ومن الجدير بالذكر أنَّ الخطة تم اعتمادها من قبل "الجيش" الإسرائيلي، في ظلّ حكومة تسيير أعمال في "إسرائيل"، الأمر الّذي نتج منه عدم تحديد الزيادة اللازمة على موازنة "الجيش" من أجل تنفيذها. وقد اعتمد كوخافي على إعادة تدوير موازنات "الجيش" مع العديد من التقليصات في الموازنة من أجل البدء بتنفيذ خطة "الزخم"، ولكن من الواضح أنّ استمرار عدم إقرار موازنة الحكومة يؤثر سلباً في الخطة، وخصوصاً أنَّ هناك أزمة اقتصادية خانقة في "إسرائيل" جراء وباء كورونا، الذي أدى إلى تراجع الاقتصاد الإسرائيلي إلى درجات غير مسبوقة، إذ صرح مكتب الإحصاء الإسرائيلي الحكومي أن الاقتصاد المحلي تراجع في الربع الثاني من عام 2020 إلى أكثر من 28%، مسجلاً أسوأ مستوى منذ نحو 40 عاماً، بحسب البيانات التاريخية للناتج المحلي الإجمالي. كما ان الوضع الاقتصادي المعقَّد في "إسرائيل" مع استمرار موازنة الطوارئ للحكومة يضع علامات استفهام كبيرة على قدرة الجيش الإسرائيلي على إتمام خطة كوخافي الطموحة، حيث تتطلب زيادة موازنة الجيش بالتأكيد تقليص موازنات قطاعات اجتماعية وتنموية أخرى، الأمر الذي من الصعب على أي حكومة القيام به، في ظل الأزمة الاقتصادية وحالة الاستقطاب الاجتماعي الحاد في ظل أزمة كورونا داخل "إسرائيل".

2. يدرك كوخافي أنَّ إنجاح خطة الزخم يتطلّب استبعاد كل الحسابات السياسية منذ لحظة إعطاء المستوى السياسي الإسرائيلي الأمر بدخول الحرب، الأمر الذي يتطلّب أجواء سياسية هادئة في الساحة السياسية الإسرائيلية، بعيداً من حالات التجاذبات والاستقطابات الحادة. وبالتالي إن حالة عدم الاستقرار السياسي الحالي في "إسرائيل"، وعدم استقرار الائتلاف الحكومي، والانقسام الكبير في الحالة الاجتماعية والسياسية، تعتبر كلّها مؤثرات سلبية في إتمام خطة "الزخم"، وخصوصاً أن حالة عدم الاستقرار الحكومي باتت تجرّ "الجيش" إلى حلبة المناكفات السياسية، الأمر الَّذي لطالما حاول "الجيش" الإسرائيلي الابتعاد عنه، ناهيك بقرار حل الكنيست والذهاب إلى انتخابات مبكرة، وبالتالي عملياً تأجيل عملية إقرار الموازنة العامة للحكومة.

3. أثبتت حروب "إسرائيل" مع المقاومة، سواء في لبنان أو في غزة، أنَّ خاصرتها الرّخوة هي الجبهة الداخلية الإسرائيلية، فما زال وضع الجبهة الداخلية الإسرائيلية يعاني من عدم القدرة على إحداث تغيرات جوهرية في تحصين الجبهة الداخلية، ويدرك "الجيش" الإسرائيلي أن الاعتماد على تطوير منظومات الدفاع الجوي ليس حلاً لمعضلة صواريخ المقاومة، وخصوصاً مع ازدياد كمّيتها وتطوّر نوعيّتها ودقّتها. ولذلك، يحاول كوخافي انيعزز داخل المجتمع الإسرائيلي فكرة أنَّ الجبهة الداخلية يجب أن تكون قادرة على الصمود في المواجهات القادمة. وفي أكثر من مناسبة، أكَّد كوخافي "أن زمن الحروب الديلوكس انتهى"، وأن "المستوطن في تل أبيب لن يستطيع الجلوس في مقهى واحتساء القهوة أثناء الحرب القادمة". ويبدو أنّ الجبهة الداخليّة الإسرائيليّة ما زالت غير مهيأة وغير متقبلة لفكرة أن أيّ معركة مقبلة ستطال أغلب المدن الإسرائيلية، إن لم يكن كلّها.

4. برغم تحقيق العديد من الإنجازات والتطويرات من قبل خطة الزخم، فإنَّ ثمارها لم تصل الى كل أذرع "الجيش" الإسرائيلي، وخصوصاً سلاح المشاة. بمعنى أكثر دقّة، تعتمد الخطّة على تطوير وحدات نخبوية خاصة بسلاح المشاة، ولم تنتشر لتشمل كل وحدات المشاة النظاميّة والاحتياطيّة. ومن الجدير بالذكر أنَّ تطوير الوحدات النخبويّة يتناسب مع تركيز كوخافي على دائرة التهديد الأولى (غزة وحزب الله)، ولكن ذلك يتناسى التغيّرات الاستراتيجية الطارئة في المنطقة، إذ إنَّ أي معركة مع حزب الله من الممكن أن تتدحرج إلى حرب على أكثر من جبهة لا تستطيع الوحدات النخبوية التعامل معها من دون تجنيد قوات كبيرة من "الجيش" الاحتياطي، الذي يعاني من قلّة التدريب وتقادم عتاده العسكري بالنسبة إلى الوحدات النظامية النخبوية.

وفي الخلاصة، مرَّت سنتان على وجود كوخافي في رئاسة الأركان، بحيث أحدثت خطة "تنوفا" تغييرات ملحوظة في كفاءة "الجيش" الإسرائيلي، لكن من الواضح أنَّ المعوّقات التي تواجه كوخافي لإنجاح خطته بشكل تام مرتبطة بعوامل لا يمتلك "الجيش" الإسرائيلي القدرة على التحكّم بها، ما يضع علامات استفهام كبيرة على قدرته على إتمام خطّة الزخم "تنوفا".

5 – الرهان على الصدمة الاولى : من غير الممكن تحقيق الصّدمة الاولى، كما تهدف إليه خطّة "تنوفا"، إلا من خلال إحداث حالة تكامل بين أذرع "الجيش" الإسرائيلي المختلفة في المعركة منذ لحظة البدء، مع التأكيد على دور سلاح البر في إحداث الصدمة الكبرى.

6 – شكوك حول تطبيق الخطة: شكك محللون عسكريون إسرائيليون في إمكانية تطبيق الجيش الإسرائيلي للخطة المتعددة السنوات التي أطلق عليها اسم "تنوفا"، والتي وضعها رئيس أركان الجيش، أفيف كوخافي، واستعرض تفاصيل منها. ويأتي تشكيك المحللين على خلفية عدة أمور، بينها الميزانية الهائلة التي يتطلبها تطبيق هذه الخطة، ولأنه حتى لو حصل الجيش عليها فإنه يواجه إشكاليات تتعلق بقدرات الجنود وصعوبة تطبيقهم لتطلعات الخطة. يضاف إلى ذلك، أنه ليس واضحا بعد ما إذا كانت هذه الخطة ستخرج إلى حيز التنفيذ ومتى، وذلك لأنه يتعين على الحكومة الإسرائيلية المصادقة عليها، خاصة وأنها مقرونة بإنفاق هائل، في وضع تواجه فيه إسرائيل أزمة سياسية. وأشار إلى ذلك المحلل العسكري في موقع "واللا" الإلكتروني، أمير بوحبوط الذي قال : "لا توجد ثورات بدون أثمان. وفي نهاية الأمر، مهما كانت ميزانية الأمن كبيرة، فإنها لا تزال تلزم الجيش الإسرائيلي بالتغيير. وعندما يقولون في هيئة الأركان العامة 'تغيير'، فإن الحديث ليس عن تغيّر ثقافي، وإنما عن إغلاق وحدات وتقليص تشكيلات عسكرية. والقوى البشرية محدودة. وطوال عشرات السنين الأخيرة، كانت القوات البرية هي المتضررة الرئيسية، وذلك في الوقت الذي تعاظمت فيه قوة سلاح الجو وحصل على موارد من ميزانية الأمن، وكذلك شعبة الاستخبارات العسكرية". واعتبر بوحبوط أنه "لا يمكن التعمق بالخطوط العريضة لـ'تنوفا' من دون التساؤل حول تشابهها مع فكرة رئيس أركان الجيش الأسبق، إيهود باراك، بتحويل الجيش الإسرائيلي إلى جيش صغير، ذكي، دقيق وفتاك... والسؤال المركزي الذي يتعين على ضباط هيئة الأركان العامة الإجابة عليه هو إلى أي حجم بالإمكان تصغير الجيش البري. وواضح للجميع أنه من دون قوات البر لا يمكن تحقيق نصر، خاصة لدى الحديث عن ذلك 'العدو الخفي'،

ألا وهو المنظمات الإرهابية. لكن عندما يتحدث كوخافي عن ضربة نيران، فإنه لا يقصد قوات البرية، وإنما سلاح الجو". وأضاف بوحبوط أنه "لهذا السبب، ينبغي الوقوف عند العبرة بأنه لا يوجد اجتياح فتاك من دون قوات البرية. ولا يمكن السيطرة على منطقة من دون اجتياح مكثف. ولا يمكن القيام بذلك من الجو فقط. وفي هذه المرحلة، تبدأ روح مفوض شكاوى الجنود السابق، يتسحاق بريك، ترفرف في أجواء غرفة المداولات" في إشارة إلى تقارير أصدرها بريك في السنتين الأخيرتين حول عدم جهوزية سلاح البر بشكل خاص للحرب. ووفقا لبوحبوط، فإنه فيما يتعلق بقرار كوخافي تعيين ضابط برتبة لواء على رأس قيادة الدائرة الثالثة وإيران، "لن يوافق قائد سلاح الجو، عميكام نوركين، وقائد شعبة الاستخبارات، تمير هايمن، وقائد شعبة العمليات، أهرون حليفا، على التنازل عن صلاحيات ومجالات مسؤولية في هذا السياق. والسؤال هو ما إذا كان هذا التعيين يشكل محاولة لاستخراج ميزانيات من الحكومة بعدما اختفت في العام 2015، عشية التوقيع على الاتفاق النووي". وتطرق إلى هذه النقطة المحلل العسكري في صحيفة "هآرتس"، عاموس هرئيل، بأنه "بشكل مفاجئ قليلا أعلن الجيش الإسرائيلي عن عودته إلى نافذة الفرص الإستراتيجية. فقبل خمس سنوات أدت تطورات إقليمية هامة – الاتفاق النووي مع إيران والهزة في العالم العربي – إلى فرضية أن حربا كبيرة لا تظهر في الأفق. ولذلك اقترح الجيش الإسرائيلي حينذاك نقل مبالغ كبيرة من الاستعدادات لهجوم محتمل في إيران إلى الحاجة لتحسين قدرات عسكرية مختلفة". ووافقت الحكومة على ذلك من خلال مصادقتها على خطة "جدعون"، التي وضعت تحت قيادة رئيس أركان الجيش السابق، غادي آيزنكوت. "والآن يطلب خلفه كوخافي إطلاق خطة 'تنوفا'، المنوطة هي الأخرى برصد ميزانية كبيرة من أجل تطوير قدرات متنوعة أخرى". ولفت هرئيل إلى اختلاف بين قيادة الجيش ورئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو. "إذا طُبقت ("تنوفا")، فسيكون هذا تغيير جذري بالنسبة للوضع في الشهور الأخيرة، منذ أن تم جرّ هيئة الأركان العامة، مرغمة، لتشكل جوقة مرافقة للتخويف من الحرب من جانب نتنياهو. وفيما يتواجد الإيرانيون عند الحدود في سورية، ويتم نشر صواريخ طويلة المدى في اليمن وفي الخلفية التخوف من استئناف البرنامج النووي العسكري، أحدث نتنياهو انطباعا أن تدهورا سريعا سيقود إلى حرب إقليمية هو احتمال معقول". وأضاف هرئيل، مشيرا إلى تقديرات الجيش، أن "الرسالة الآتية الآن من جهة هيئة الأركان العامة معقدة وربما أدق. إيران ترزح تحت ضغط اقتصادي بالغ ولا تسارع نحو النووي؛ خطر حرب تقليدية مع الجيوش في إحدى الدول المجاورة ليس مرتفعا:

جيش سورية بدأ بالانتعاش وحسب؛ الأردن ومصر موقعتان على اتفاقيات سلام مع إسرائيل – وحتى انقلابات فيهما لا تؤدي إلى صدام عسكري فوري. والخطر الحقيقي يتعلق بتدهور غير متعمد في قطاع غزة أو في الحدود الشمالية، وقد يقود إلى حرب، لكن تطورا كهذا مطروح منذ عدة سنوات". وتابع أن "هذه الظروف تسمح للجيش الإسرائيلي، برأي كوخافي، تخصيص المزيد من الوقت والمال لعملية بناء طويلة الأمد. وهو يميل إلى المخاطرة من أجل منح الجيش قوة دافعة ("تنوفا" بالعبرية) في السباق مقابل أعدائه، وتحسين وضعه على ضوء القدرات التي يطورها الخصوم تدريجيا، وعلى رأسهم فيلق القدس الإيراني، حزب الله وحماس. وفي الجانب الآخر هناك 'جيوش الإرهاب'، حسب تسمية هيئة الأركان العامة، وهي تنظيمات متناثرة وبحوزتها مخزون مقذوفات وصواريخ بحجم أكبر من مخزون دول المنطقة، وتتواجد في مناطق يصعب على اجتياح بري الوصول إليها". وأشار هرئيل إلى أن "الخطة تثير شكوكا. وخلال لقاء مع صحافيين امتد خمس ساعات، لم يتم ذكر وحدات الاحتياط ولو مرة واحدة. والقرار بتقليص عدد الدبابات مرة أخرى سيؤرق ضباط المدرعات".

8 – علامات استفهام تخيم على الخطة:

وفقا للكاتب هرئيل هناك "ثلاث علامات استفهام مركزية تخيم على الخطة" وهي:

– أولا، علامة الاستفهام الاقتصادية. "وزارة المالية تتحدث عن الحاجة إلى تقليص 20 مليار شيكل من ميزانية الدولة من أجل تغطية العجز المالي، خلال العام الحالي، و30 مليارا أخرى في العام المقبل. وهذا لا يتجانس مع تعهدات نتنياهو بالاهتمام باحتياجات الجيش. ورغم أن بإمكان الجيش الإسرائيلي الاعتماد على 3.8 مليار دولار سنويا، من أموال المساعدات الأميركية، إلى جانب زيادة خاصة بملياري شيكل صودق عليها هذا العام، لكن كل هذا ليس كافيا لاحداث انقلاب حقيقي، كالذي يخطط له كوخافي. فالأمور منوطة بالمزيد من المال، الذي سيتأخر الآن على الأقل إلى حين اتضاح الوضع السياسي" أي تشكيل حكومة المقبلة.

– ثانيا، علامة استفهام حول العنصر البشري. "الخطة تقضي باستخدام تكنولوجيا متطورة، ولذلك هي متعلقة بأن يكون الجنود والضباط مؤهلين وأذكياء بالشكل الكافي من أجل تفعيل الوسائل الجديدة. وتوجد للجيش مشكلة هنا، وهي مستمرة منذ أمد طويل، وتزداد خطورة، وتتعلق بالحافزية على الخدمة العسكرية وكذلك

الرغبة في الاستمرار في الخدمة الدائمة (بعد النظامية). ومن دون وجود عدد كاف من الجنود ذوي القدرات الملائمة، لن تتحرك الأمور بالوتيرة التي يتطلع إليها كوخافي".

– ثالثا، "علامة الاستفهام الثالثة ترافق الجيش الإسرائيلي منذ أكثر من عقدين: فالخطط المختلفة تتعهد كل مرة بإعادة جيش البر إلى حجمه ووضع الاجتياح البري العميق في مرتبة عالية في سلم الأولويات. ولن تحدث هذه الأمور من تلقاء نفسها – على ضوء إطلاق أكثر من ألف مقذوف باتجاه الجبهة الداخلية يوميا خلال حرب (مقبلة)، ولن يكون خيارا أمام الحكومة سوى بالمصادقة على اجتياح بري واسع. لكن في جميع العمليات العسكرية الأخيرة – حرب لبنان الثانية في العام 2006، الحروب الثلاثة الأخيرة في غزة – كان تهديد المقذوفات متواضعا أكثر والحكومة ترددت. وفي النهاية، اختاروا (في الحكومة الإسرائيلية) الامتناع عن خطوات كبيرة، تحسبا من خسائر كثيرة وانتقادات شعبية. ومن الجائز أن الجيش عمل على تمضية السيف، الذي لن يسمح السياسيون، ببساطة، بإخراجه من الغمد".

وشدد هرئيل على أن "هذه ليست أياما مريحة لكوخافي. فمن جهة، يستمر انعدام الوضوح بشأن الميزانية للخطة. ومن جهة اخرى توجد حاجة للضغط على الفرامل إزاء مغامرات عسكرية محتملة ينجر إليها المستوى السياسي، وما زلنا نذكر ليلة المقذوفات في أشدود، قبل الانتخابات الأخيرة في أيلول العام الماضي (عندما كان نتنياهو يخطب في اجتماع انتخابي في المدينة). ومن جهة ثالثة، يوجد خطر أن يعود نتنياهو، خصوصا، إلى محاولة تجنيد الجيش لاحتياجات حملته الانتخابية".

وخلص هرئيل إلى أنه "في خلفية كل ذلك ثمة قلق آخر. فقد تورط الجيش في سلسلة فضائح، تقوض مصداقيته بنظر الجمهور. وقد حدث هذا حول غرق الطائرات في قاعدة سلاح الجو في حتسور، وفي قضية تضخيم معطيات تجنيد الحريديم. وفي مسألة أقل أهمية، حصل حرج بسبب الاحتفالات حول تجنيد المغنية نوعا كيرل، الذي كشف وجود 'مسار المشاهير'، الذي يسمح مجندين مشهورين بالحصول على منافع شخصية. وهذه الفضيحة الصغيرة أيضا أصمّت آذان كوخافي".

9 – خاتمة:

كشفت صحيفة (يديعوت أحرونوت) العبريّة، عن الخطة الجديدة التي أعدها رئيس أركان الجيش الإسرائيلي الجنرال أفيف كوخافي لمواجهة حركة حماس في غزة وتنظيم حزب الله في لبنان. وتابعت الصحيفة قائلةً إنّ

كوخافي جمع كبار الضباط والجنرالات في الجيش وعرض أمامهم الخطّة الجديدة، وقال لهم فيما قال إنّه لا يُمكِن لإسرائيل أنْ تسمح لنفسها بعد اليوم بأنْ تُطلِق عليها حماس في يومين فقط أكثر من 800 صاروخ وقذيفة، وتحديدًا الصواريخ الدقيقة، لأنّ من شأن ذلك أنْ يفقِد الكيان الردع والقدرة على حسم المُواجهة العسكريّة. وذكرت الصحيفة أن الخطة تؤكّد على القضاء كليًّا على العدوّ وبشكل منهجيٍّ، فيما ستُقاس قدرة الوحدات المُقاتِلة في عدد القتلى الذين تُوقعِهم في صفوف العدوّ. ونقلت الصحيفة عن المصادر العسكريّة بتل أبيب، قولها ان الخطة تبدأ في شهر كانون الثاني (يناير) من العام 2020 وتنتهي في العام 2024. وبالإضافة إلى ذلك، فإنّ الخطّة الجديدة، لا تعتمِد بتاتًا على الحروب الطويلة، التي تنتهي عادةً بتدّخل المُستوى السياسيّ للتوصّل لتهدئةٍ، بل أنّ كوخافي يُشدّد في خطّته على القضاء الكامل على العدوّ بدون توقّفٍ، وتفعيل القوى الناريّة المُكثّفة، بهدف إيقاع مئات القتلى في صفوف العدوّ خلال فترةٍ قصيرةٍ، حتى تكون النتيجة واضحةً لجميع الأطراف. وتطلب الخطة من كلّ وحدةٍ قتاليّةٍ الإثبات بأنّها تمكّنت على الأقّل من القضاء على نصف المُقاتلين من الطرف الثاني، وهذا الأمر ينسحب على حزب الله في لبنان، وعلى فصائل المُقاومة الفلسطينيّة في قطاع غزّة، كما أكّد مُحلّل الشؤون العسكريّة في الصحيفة، أليكس فيشمان. وعُلاوةً على ذلك، فإنّ الخطّة الجديدة لا تسمح للمُستوى السياسي بالتدّخل خلال الحرب، لأنّ من شأنْ ذلك أنْ يُفقد الخطة قوّتها، وأن استكمال العمليات منوطٌ فقط بالانتصار الساحِق والواضح، والذي يتمثّل في القضاء كليًا على قوّة العدوّ إنْ كان في لبنان أوْ في غزّة، وبكلماتٍ أخرى، أكّدت المصادر عينها أنّ القصد هنا هو منح الجيش الفرصة للقيام بالعملية الساحقة، مُشيرةً في الوقت عينه إلى أنّ إستراتيجيّة (الحرب بين الحروب) باتت في خبر كان. لكن في المقابل وبنتيجة الازمة السياسية والاقتصادية التي تعاني منها "إسرائيل"، أصاب الشلل السياسي عملية اتخاذ القرارات، بما في ذلك في المواضيع الأمنية والعسكرية، وهذا الامر مس بجاهزية المؤسسة العسكرية والأمنية الاسرائيلية وقدرتها على مواجهة التحديات المتسارعة. الا انه منذ تشكيل الحكومة الإسرائيلية الحالية، لم ينجز قانون الميزانية، بما في ذلك ميزانية الدفاع، ولم تتقرر مشتريات الأجهزة والوسائل القتالية الجديدة، ولم تقر الخطة متعددة السنين التي عرضها رئيس الأركان أفيف كوخافي "تنوفا". وكما أشار مدير عام وزارة الدفاع، اللواء احتياط امير ايشل، مؤخراً، فإن ملاءمة عمليات التأهيل، بما في ذلك شراء وتلقي وإدراج منظومات قتالية أو طائرات جديدة، يستغرق وقتاً، وإسرائيل تستخدم جزءاً من طائراتها،

المروحيات مثلاً، فيما يتجاوز جداً ما يقصده المنتج. كما ان تداعيات جائحة كورونا، ألقت بثقلها على النفقات والخطة العسكرية العامة التي أعلنها رئيس أركان الجيش الإسرائيلي أفيف كوخافي، في شباط من العام الماضي، والخاصة بالإستراتيجية العامة للجيش الإسرائيلي في مجال التسليح، وهي خطة ممتدّة على مدار السنوات الخمس المقبلة، وأقرّها وزير الدفاع نفتالي بينيت في كانون الثاني2020. وتستهدف هذه الخطة، التي تمّت تسميتها بإسم (تنوفا)، الاستفادة الكاملة من مواضع التفوّق العسكري الإسرائيلي، وتحديداً القوّة الجوية والحرب الإلكترونية، بالإضافة إلى تحسين القدرة على التحديد الدقيق للمواقع المعادية الأكثر أهمية، واستهداف أكبر عدد ممكن منها بشكل سريع وفعّال، وكذا تحسين وتطوير المعدّات والأسلحة المتوافرة، على مستوى الكم والنوع، وإعادة التنظيم الداخلي للهيكل الرئيسي لبنية الجيش الإسرائيلي القيادية والإدارية. لذلك يعد عدم إقرار قانون الميزانية وانتشار كورونا خطراً ماليّاً يهدد تمويل الجيش بسبب التكاليف المباشرة وغير المباشرة على ميزانيّة الكيان. وفي حال استثمرت الحكومة مبالغ ضخمة لإحياء الاقتصاد بعد احتواء الوباء، ستتأثّر ميزانيّات الجيش وخططه طويلة المدى، خاصّة خطّة (تنوفا). وهذا مع استمرار التحديّات الاستراتيجيّة في البيئة الإقليميّة المحيطة بإسرائيل.

هذه الخطة، تتطلّب زيادة قياسية في الميزانية المخصّصة لوزارة الدفاع، وهي زيادة لم يتم إقرارها حتى الآن نظراً للتعقيدات التي سبقت عملية تشكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة، فقد تم وضع هذه الخطة، على أساس أن يتم تمويلها من ميزانية وزارة الدفاع، المرصودة عام 2019، بعد إعادة توزيع بنودها، مضافة إليها المنحة الأميركية السنوية، التي تُقدر بنحو 3.8 مليار دولار، على أن تتم في ما بعد زيادة الميزانية الجديدة المخصّصة لوزارة الدفاع، بنحو 2 مليار شيكل، أي ما يعادل 538 مليون دولار، لكن جاءت تداعيات جائِحة كورونا، لتضع عراقيل جديّة أمام تنفيذ هذه الخطة، بالشكل الذي تم التخطيط له وقت إعلانها.

رئيس الأركان كوخافي يصر على إطلاق الخطة، وفي 25 كانون الأول 2019، صرح بأن خطة [الزخم– تنوفا]، قد تم إطلاقها بالفعل. وأوضح أن الجيش الإسرائيلي لا يمكنه الانتظار حتى يتضح الوضع في "إسرائيل"، لأن الأعداء لا ينتظرون. وبالنسبة للبعد الاستراتيجي، شدد كوخافي على أن الجيش الإسرائيلي يجب أن يحافظ على قوة ردع من شأنها زيادة فترات الهدوء الأمني بين الحربين، ولكن عند وقوع حرب أو عملية، يجب أن تكون النتيجة مهمة. ووفقا له، فإن برنامج خطة "الزخم" قد يجعل ذلك ممكنا من خلال زيادة

القدرة الهجومية للجيش الإسرائيلي، على نطاق واسع، بقرارات أعلى وبقوى أعلى. وحذر كوخافي بالقول: "طالما كان هناك سلام، يتنامى الشعور بإمكانية تقليص الاحتياجات الأمنية. وهذا خطأ فادح دفعته الجيوش والدول عبر التاريخ، بما في ذلك إسرائيل، لدفع ثمن باهظ". وأكد: "... نحن نتصرف ونستمر في خطة الزخم".

بدوره رأى معلق الشؤون العسكرية في "يديعوت أحرونوت"، أليكس فيشمان، ان الحروب الداخلية في الحكومة، والشكل الذي أديرت فيه الدولة في الأشهر الأخيرة، ينهشان بشدة في الجيش وأزمة القيادة هذه لا تمس فقط باهداب البزة العسكرية، بل تتسبب منذ الآن بضرر حقيقي. وفي حال لم يُتخذ قرار يسمح للجيش بأن يدير نفسه بشكل مرتب ومنطقي فإنه ببساطة سيقف. وسبق لهذا أن حصل في العام 2014، قبل شهر من «الجرف الصامد». فعشية الحرب لم يتدرب سلاح الجو على مدى شهر، إذ نفد المال لدى الجيش. ومن المعقول الافتراض بأنه في كل تحقيق حقيقي أجراه الجيش بعد الحرب تبين أن قسما من المشاكل المهنية التي برزت، ولا سيما في الخطوات البرية، كان وليد وقف التدريبات والتسليح خلال تلك السنة، نتيجة لقرارات سياسية – اقتصادية للحكومة، عملت على طريقة «الجيش سيتدبر امره» . ان الجيش في كل شهر يقف على عتبة باب وزارة المالية كي يطلب الاذن لنفقات استثنائية. اضافة الى ذلك: في السنتين الاخيرتين، وكنتيجة لتقليصات عرضية وتجميد لميزانية الدولة، فقد الجيش بالتقدير السريع نحو ثلاث مليارات شيكل من ميزانيته السنوية. وإذا كان بنى ونفذ حتى الآن خططا مقرة من المشتريات، التدريبات، والاستعدادات على أساس ميزانية سنوية من 32 مليار شيكل، فليس لديه في 2020 الا 29 مليار شيكل كي ينفذها. ومنذ الآن، تمدد بعض المشاريع على سنوات أطول، وتؤجل مشتريات، وبناء على ذلك تخفض تدريبات الاحتياط وتتضرر شروط الخدمة النظامية.

من الواضح لجهاز الأمن ان أزمة كورونا خلقت واقعا اقتصاديا يتعين على الجيش أن يراعيه، ولكن من هنا وحتى تجاهل احتياجات الأمن العاجلة – على ما يبدو انتظارا لمعجزة بأن تتدبر الامور بعد كل شيء من تلقاء ذاتها – فإن المسافة طويلة.

ان قيادة الجيش الاسرائيلي تفهم بأن المواطن الذي تكون ثلاجته فارغة لا يشغل باله بجهاز الأمن، ولكنه سيقلق حين سيجلس في الغرفة الأمنية. ولم يؤد عدم إقرار قانون الميزانية وتداعيات جائحة كورونا إلى منع

وزارة الدفاع الإسرائيلية من إيجاد التمويل اللازم لتنفيذ خطة "تنوفا" فقط، بل أدّت أيضاً إلى التعجيل ببعض البنود التقشّفية التي كان من المفترض أن يتم تنفيذها في مراحل لاحقة. فقد أعلنت قيادة سلاح الجو، عن نيّتها إنهاء عمليات السرب الهجومي رقم 117، الذي يضم مقاتلات من نوع (أف–16)، ويقع مقرّه في قاعدة رامات ديفيد الجوية شمال فلسطين المحتلة، وذلك بهدف توفير النفقات، وضخّها لاحقاً في برنامج مقاتلات (أف–35).

هذه التداعيات وجهت ضربة قوية للجانب التسليحي المستقبلي من هذه الخطة، وتسبّبت في تجميد العديد من البنود التي نصّت عليها الخطة، فيما يتعلق بالمنظومات الدفاعية والهجومية الواجب الحصول عليها خلال الأعوام المقبلة، لضمان تحديث القوة العسكرية الإسرائيلية، ومواكبتها لأهداف هذه الخطة. فقد تضمّنت الخطة على مستوى سلاح الجو، تحديث سربين مقاتلين من أسراب سلاح الجو، وتزويدهما بطائرات متقدّمة من نوعيّ أف–15 وأف–35، بجانب إخراج أسطول سلاح الجو من مروحيات النقل العتيقة (أس أتش–53)، واستبدالها بأنواع أخرى حديثة. وعلى صعيد القوات البرية، تستهدف الخطة إنشاء فرقة قتالية جديدة، تحت اسم الفرقة 99، تتضمّن ضمن تشكيلاتها لواء مشاة ميكانيكي، وهذا اللواء سيحتاج بطبيعة الحال إلى ناقلات جند مدرّعة جديدة، وعربات وشاحنات فنية وإدارية، وهي غير متوافرة حالياً. كما تنص الخطة على إنشاء لواء آخر تحت إسم (اللواء الهجومي)، سيتم فيه تطبيق بعض التكتيكات القتالية الجديدة، التي تجمع ما بين الوحدات البرية والجوية. أما الدفاع الجوي والصاروخي، فقد نصّت هذه الخطة على إعادة هيكلة قيادة منظومات الدفاع الجوي المنضوية تحت لواء القوات الجوية الإسرائيلية، مع ضمان النشر التدريجي لبطاريات الدفاع ضد الصواريخ في كافة مناطق فلسطين المحتلة، وتحديثها بصواريخ وبطاريات جديدة.

بحرياً، لا تتضمّن الخطة تحديثاً أساسياً للقوات البحرية الإسرائيلية، لكنها تنصّ على تصنيع أربعة زوارق صاروخية من الفئة (ساعر 6)، للمساعدة في تأمين مواقع استخراج الغاز الطبيعي، قرب ساحل فلسطين المحتلة.

بالرغم من هذه المصاعب المالية الواضحة التي تواجهها وزارة الجيش الإسرائيلية، ولأهمية الاستمرار بالخطة متعددة السنوات على صعيد بناء القوة والتدريب والاستعداد، يبدو أن الجيش الإسرائيلي مهتم بالتقدم في خطة "الزخم – تنوفا" وفقًا للموارد المتاحة له، من خلال عمليات التحويل الداخلية. وتجدر الإشارة إلى أن معظم

تمويل معدات الجيش الإسرائيلي وبناء قوته يأتي من برنامج المساعدات الأمريكية للأعوام 2028–2019، لكن لا يُعرف ما الذي سيضطر الجيش الإسرائيلي إلى عدم تنفيذه من الخطة، ويبدو أن الأمر لم يناقش في مجلس الوزراء.

يرى المراقبون الإسرائيليون إن هناك فرقا كبيرا بين رئيس الأركان السابق غادي آيزنكوت والحالي أفيف كوخافي، إذ الأول يمتاز بالعقلانية والواقعية في تفكيره وهذا الأمر ساعد على موافقة الحكومة الإسرائيلية على خطته وتمويلها، في حين أن أفيف كوخافي يُعرف عنه أنه فيسلوف حالم وبعيد كل البعد عن الواقع وهذا الأمر أيضاً ظهر في خطته تنوفا والتي لم يُوافق عليها حتى الآن بشكل نهائي لأنها غير منطقية في كثير من بنودها. بالإضافة ان رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، يظهر انعدام ثقة "متطرف" تجاه رئيس ألاركان الحالي أفيف كوخافي، كما قال مسؤولون في جهاز الأمن الإسرائيلي وأنه تم التعبير عن ذلك بإقصاء كوخافي وإبعاده عن مواضيع بالغة الأهمية بالنسبة لأمن الدولة، هذا وقد ذكر تقرير لصحيفة "هآرتس"، أن نتنياهو يمنع دفع خطة كوخافي المتعددة السنوات، المعروفة باسم "تنوفا". وقال موظف حكومي مطلع إنه "حتى اليوم، رئيس الحكومة ليس معنيا بإجراء نقاش في الكابينيت السياسي – الأمني والمصادقة أو عدم المصادقة على خطة كوخافي. وبات واضحا للجميع أنه لن يصادق عليها كما هي، هذا إذا جرت المصادقة عليها أصلا".

باختصار يمكن القول اخيرا إن نشر رئيس أركان جيش الاحتلال أفيف كوخافي خطة جيشه للسنوات المقبلة تؤكد العقلية الإجرامية التي تحكم قيادات الاحتلال، وضربهم بعرض الحائط كل الأعراف والقوانين الانسانية، واحتكامهم لمنطق العصابات. فخطة كوخافي، تبحث عن نصر مفقود، وحسم للمعارك يبتعد مسافات متزايدة عن منال هذا الجيش العدواني، الذي يريد أن يستعيض عن عجزه بحسم المعارك العسكرية بارتكاب المجازر ضد المدنيين. ذلك ان الخطة تتحدث عن نية جيش الاحتلال تدمير مقدرات المقاومة، ومحاولة تصفية نصف مقاتليها، وكأنه كان يتورع عن ذلك في حروبه السابقة التي عاث فيها قتلًا ودمارًا وتخريبًا، ومع ذلك لم يستطع أن يحقق أيّاً من أهدافه العدوانية. بالتالي ان كل خطط جيش الاحتلال لن توقف سعي الشعب الفلسطيني ومقاومته عن مواصلة مشوار نضاله لانتزاع أرضه ومقدساته من براثن الاحتلال. والمقاومة ستواصل مراكمة القوة حتما، لممارسة واجبها في الدفاع عن شعبها، ومواصلة مشروع التحرير والعودة الى الوطن السليب.